



Réseau des Associations de la Réserve de Biosphère Arganeraie

شبكة جمعيات محمية أركان للمحيط الحيوي

RARBA

Coordination provinciale de TIZNIT

Adresse : N° 4 Immeuble OUALAIN boulevard Sidi Abderahman – TIZNIT

Tél: 0667600835

بيان تضامني مع مسيرة اكال بالرباط يوم 17 فبراير 2019

على طول عقدين من الزمن تترافع شبكة جمعيات محمية المحيط الحيوي للأركان من اجل تنزيل الالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان لتفعيل مخطط الإطار لمجال محمية المحيط الحيوي للأركان... وانسجاما للحراك الاجتماعي الذي عرفته الساحة الوطنية نتيجة التدهور المتواصل للموارد الطبيعية بمجال الأركان، نتيجة التدبير الفوقوي الذي تعتمده الدولة في تدبير الشأن المحلي والبيئي، فإننا كجزء من المجتمع المدني ساهمنا في عدة مناسبات بمطالبنا المتمثلة فيما يلي:

+ ضرورة جبر الضرر الجماعي للمتضررين بمجال محمية المحيط الحيوي للأركان من الطريقة الملتبسة والملتوية لتحديد الملك الغابوي، وفي تجاوز واضح للمساطر القانونية الجاري بها العمل، خصوصا في السنوات الماضية، مما جعل الساكنة المحلية في صراع مع أجهزة الدولة وهو ما يشكل عاملا محددًا لإرساء أسس التنمية المستدامة.

+ رغم إقرار قانون غابة الأركان لسنة 1925 بحق الرعي بمجال الأركان لذوي الحقوق، فإن أجهزة الدولة لا تتحمل كامل مسؤولياتها في تنظيم الترحال بشكله الجديد والذي يشكل خطرا على السلامة الجسدية للساكنة المحلية وعلى الموارد الطبيعية التي تعاني من التدهور بفعل توالي سنوات الجفاف والانعكاسات المتسارعة للتغيرات المناخية على المجال. وهكذا أصبح مطلب سن قانون الرعي والترحال مطلبًا اجتماعيًا وانيًا، غير ان طريقة تحظيره كانت فوقية ولا تستجيب لمتطلبات المجال ومستبعدا مكوناته الثقافي التي تزخر بنماذج من التدبير التشاركي (اكدا، تيويزي، تاوالا...).

+ انعكاسات التغيرات المناخية المتسارعة أدت الى تسريع وثيرة تدهور الثروة البيولوجية مما أدى الى اختلالات في التوازن البيئي بهذا المجال، ومن بين هذه الاختلالات التكاثر المتسارع للخنازير البرية والتي استفادت من حماية الدولة لها، في الوقت الذي غيرت مجال مرعاها - بسبب توالي سنوات الجفاف - محدثًا خسائر في المزارع والرعب لدى الساكنة، دون ان تتحمل الدولة حماية الساكنة من الخسائر والاضرار التي تنتج من هذا التدبير الغير الملائم للمجال.

خلال سنة 2018 اشتغلنا على مذكرة ترافعية موجهة لكل المسؤولين بمختلف المستويات، حيث تمت دعوة الدولة الى تتحمل كامل مسؤولياتها الناتجة عن عدم تطبيق القوانين الجاري بها العمل لحماية الساكنة المحلية ومجال محمية اركان من اعتداءات الرعاة والترحال غير المنظم؛ ودعا الى الحد من الاستغلال البشع والغير المعقلن لشجرة الأركان والعمل على التدبير التشاركي للمجال الحيوي لهذه الأخيرة؛ وفق مقاربة تشاركية ومجالية تعمل على جبر الضرر وتجاوز أخطاء الماضي للإدارة في تحديد الملك الغابوي؛ واعتماد مبدأ التضامن المجالي بين الجبل والسهل والتوزيع العادل والمنصف للثروات للمساهمة في تنمية المجال الحيوي للأركان وتقوية مداخيل ذوي الحقوق؛

ندعو كافة الفاعلين المحليين الى مزيد من التعبئة وحرص الصفوف وتعميق التشاور والتنسيق من اجل حماية مجالنا الطبيعي في افق تدبير تشاركي وديمقراطي واحترام حقوق الانسان في شموليتها، ونعلن تضامننا مع كل القوى الحية التي تنادي بإرساء أسس التدبير المستدام في إطار دولة الحق والقانون وتثمين الموروث الثقافي بمجال محمية اركان للمحيط الحيوي والتنزيل الكامل لمخطط الإطار لهذه المحمية وخصوصا ما يتعلق بأجهزة الحكامة.

16 فبراير 2019

المنسق الإقليمي: عبد الله أحجام

